مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

الأزمة الليبية إلى مزيد التعقيد بين السلاح والتدخل الخارجي وتعطل المسار السياسي

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطية والدولية

شهدت مدينة طرابلس الغرب مواجهات مسلحة أدت إلى وقوع قتيل و5 جرحى إثر دخول فتحي باشاغا الى العاصمة طرابلس، في محاولة للوصول الى مقر الحكومة. وهو ما لم يمر دون رد من حكومة الدبيبة والقوات الموالية له. انسحب فتحي باشاغا إلا أن الأزمة لم تنته بانسحابه، بل يمكن القول أن هذه المواجهة في طرابلس متوقعة، وبوادرها بدأت بالتراكم منذ فترة طويلة. وتتخللها توازنات محلية وإقليمية ودولية، على حساب الدولة والشعب الليبيين.

يشق الإنقسام المسار السياسي خاصة فيما يتعلق بالأساس الدستوري لإجراء انتخابات تُنهي الفترة الإنتقالية في ليبيا. كانت المهمة موكلة لهيئة تأسيسية لصياغة الدستور }لجنة الـ60{. بدأت هذه اللجنة عملها بعد انتخابات -فيفري2014- نُظمت في ظروف صعبة على المستوى السياسي والإجتماعي والأمني ومقاطعة أمازيغية. قدمت اللجنة نسخة دستور غير مكتملة سنة 2017. تواصل لاحقا مسار الحوار الدستوري في عدة عواصم عربية للإتفاق حول النقاط الخلافية. غير أن الحوارات المتعددة لم تؤدي إلى نتائج جدية، بل أدت الخلافات إلى تعديل موعد الانتخابات في مرحلة أولى، والمتفق عليه إثر الحوار السياسي الليبي في تونس -نوفمبر2020- برعاية الأمم المتحدة ضمن قرار مجلس الأمن رقم 2570. لم يتم إجراء الانتخابات في المواعيد الجديدة: الرئاسية في ديسمبر 2021 والتشريعية في جانفي 2022.

فوّت عدم إجراء الانتخابات على الليبيين فرصة تجاوز الأزمة المتواصلة منذ 2011. انتهت بذلك المهلة الموضوعة لحكومة الدبيبة التي كُلفت عقب الحوار السياسي في جينيف بإجراء انتخابات آواخر سنة 2021، وهو ما عاد بليبيا إلى مربع الصراع حول شرعية الحكم الإنتقالي. لم تكن إلا مسألة وقت حتى يعود كل طرف إلى سياسة الأمر الواقع، من أجل تحصيل مكاسب سياسية. بعد عدم إجراء الانتخابات، اختار برلمان طبرق، التصويت على حكومة جديدة بقيادة باشاغا ووضع خريطة طريق جديدة هدفها إجراء انتخابات خلال 14 شهرا. فيما تمسك الدبيبة بعدم تسليم الحكم إلا لحكومة منتخبة. وسارع في بيان بعد الإعلان عن حكومة باشاغا إلى نشر بيان اتهم فيه برلمان طبرق بالتزوير في عملية التصويت.

اختار باشاغا أولا التوجه إلى طرابلس صبيحة يوم 17 أفريل، معولا على دعم كتيبة القوة الثامنة المعروفة بكتيبة النواصي. وهو التحرك الثاني خلال شهر، حيث سبق لفتحي باشاغا محاولة الدخول الى طرابلس انطلاقا من تونس. تواصل باشاغا مع قيادات عسكرية من الكتيبة المذكورة في تونس، تمهيدا للدخول الى العاصمة، خلال تواجده في زيارة غير معلن عنها مسبقا. الأمر الذي استدعى استنفارا عسكريا موسعا من جهة حكومة الدبيبة، التي قامت باستدعاء عدة قوات من مدن أخرى وتحصين العاصمة. كما تحركت قوات مسلحة في العاصمة من أجل منع دخوله للعاصمة.

بعد فشل محاولات الدخول إلى طرابلس، قرر فتحي باشاغا الإعلان عن مقر حكومته في سرت كبديل عن طرابلس. الأمر الذي يعني أن ليبيا مرة أخرى تعود الى مربع الإنقسام في المؤسسات. كما يجد الإنقسام صدى له جغرافيا، حيث أعلن رؤساء بلديات المنطقة الشرقية-19 بلدية من 90 بلدية في ليبيا- عن دعمهم لحكومة باشاغا. وقصد تطويق هذا التحرك-خاصة لمنع تأثير حكومة باشاغا في بلديات الجنوب- أعلنت وزارة الحكم المحلي عن اجتماع المجلس الأعلى للإدارة المحلية أواخر شهر مارس 2022. بالإضافة إلى محاولة استمالة الرأي العام الليبي عبر الإعلان عن تحويل مساعدات إجتماعية للمصارف لتوزيعها.

في الأثناء، واصل سلاح النفط دوره كورقة ضغط في الصراع السياسي. فقد أعلنت مكونات قبلية وناشطين عن مواصلة إغلاق ومنع التصدير من موانئ الهلال النفطي خلال شهر مارس مطالبين الأمم المتحدة بالتوقف عن دعم حكومة الدبيبة ''المنتهية ولايتها''. توجهت هذه الأطراف الى باشاغا كرئيس حكومة فعلي بخصوص مطالبها الاقتصادية والإجتماعية. ما استغله باشاغا جيدا في مرحلة لاحقة عندما أعلن عن عودة النفط منذ أيام ليقدم صورة عن إدارة قوية ومؤثرة.

يبدو السيناريو مفتوحا نحو التصعيد، تُغلق فيه صمامات النفط مع إنغلاق مسارات الحوار والتفاوض، رغم الخسائر الاقتصادية الضخمة التي تبلغ 60 مليون دولار يوميا. بالإضافة إلى عودة التوتر بين الجماعات المسلحة وحالة الإستنفار والترقب بينها جميعا، خاصة بتواصل التحشيدات العسكرية في طرابلس. ما يعني أن السيناريو الأقرب على المدى القريب هو محاولة كل طرف تحقيق أهداف مباشرة لتعزيز موقعه، وذلك عبر التحرك على كل الجبهات واستغلال كل فرصة ملائمة لذلك سواء في المؤسسات أو باستمالة مناطق وجهات معينة.

لكن يبقى شبح المواجهة المسلحة قائما رغم أن السياق الدولي لا يعزز من هذه الفرضية، في ظل تركيز أكبر للقوى الدولية المتدخلة في الملف الليبي على تداعيات الأزمة الأوكرانية. توجد اليوم مصر والجزائر في الواجهة حيث تدعم الأولى حكومة باشاغا، أما الجزائر فتواصل دعم الدبيبة. ما يعني تواصل الاختلافات الجزائرية-المصرية في الملف الليبي التي بلغت حد التصريح بالإستعداد للدخول عسكريا الى ليبيا في مرحلة معينة. يدخل ذلك في إطار صراع إقليمي بين الدولتين للتموقع كقوة إقليمية في الفضاء العربي والإفريقي مستغلين التطورات الجديدة في السياق الدولي. في المقابل، تحرك الجانب التركي بزيارة وفد أمني لطرابلس لعقد اجتماع مع المسؤولين الليبيين لم يتم الإفصاح عن تفاصيله خلال شهر مارس. كما تم الاجتماع على مستوى ممثلي وزارات الداخلية في أنقرة، مع الإعلان عن تعزيز التعاون الأمني بين الطرفين خلال شهر أفريل، على هامش زيارة حكومة الدبيبة لحضور الاجتماع الأول ل"المجلس التركي الليبي للتعاون الاستراتيجي". وهو ما يشير الى أن تدخل هذه الدول اليوم في ليبيا مرتبط بالتوازنات الجديدة على المستوى الدولي، حيث يحاول كل طرف ضمان مصالحه، خاصة الاقتصادية في ليبيا

وفي شرق المتوسط، وفق ترتيبات جديدة.

في نفس الوقت، تعود الولايات المتحدة الأمريكية الى الساحة تدريجيا. والسبب أساسا هو أن أكثر من نصف النفط الليبي خارج الأسواق، ما يتسبب بضغط أكبر على الدول الغربية خاصة بسبب تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية على سوق الطاقة الدولي. عادت الدبلوماسية الأمريكية للنشاط على جميع الجبهات: الحكومات المتخاصمة، الناشطين، الجماعات المسلحة من أجل فرض اتفاق حول عودة الإنتاج وتصدير النفط. إلا انها عودة مختلفة لجهة أن الحضور الروسي له وزنه لا سيما في الصحراء الكبرى }قوات فاغنر في مالي/ التعاون الاستراتيجي مع الجزائر{ وفي افريقيا. ما يُنبأ بعودة التجاذبات من جديد بين القوى الكبرى على الساحة الليبية.

تونسيا، تبدو البلاد منشغلة بالوضع الداخلي، بالتوازي مع ضعف التحرك الدبلوماسي، خاصة بتواصل الشغورات في عدة قنصليات وسفارات في الخارج. فيما لم تبرز الى اليوم هوية واضحة للدبلوماسية التونسية في عهد الرئيس قيس سعيد. فقد سادها التحول وعدم الوضوح في عدة ملفات. ومنها مواقف تونس من مصر والجزائر، حيث يتقرب الرئيس من جهتين على خلاف شديد بخصوص الملف الليبي دون تقديم بديل أو التقريب بينهما بل يبدو أنه يحاول عدم خسارة أية طرف دون بناء القدرة على التفاوض على مصالح البلاد التي تحتاج أن تكون جزء من معادلة الاستقرار في ليبيا بصورة مباشرة.

دون أن ننسى المحصلة الضعيفة لشغل تونس مدة سنتَين (2020-2022) مقعدا بمجلس الأمن الدولي، كعضو غير دائم.

يبدو الملف الليبي في حالة إنسداد بغياب أفق حل واضح ينهي الأزمة المتواصلة منذ سنة 2011. تتراكم تداعيات المعادلة الصفرية للأزمة حيث يواجه كل طرف خصمه بتحرك مضاد دون الوصول الى ما يريد. الأمر الذي ينذر بالإنفجار في كل لحظة على حساب ليبيا والمنطقة.